لقاء السادات وفورد في سالزبورج ..

الصورة الحقيقية لتحركات التسوية ومحاورها في احاديث قادة التسوية الاسرائيليين والعرب

بقلم : عدنان بدر

في العدد الماضي حاولنا استقراء الاحداث والتطورات الراهنة على امتداد الساحة العربية، وصولا الى تحدي المحاور التي تتحرك عليها مساعي التسوية حاليا .. وكانت الحصيلة ان تلك المساعي تتحرك وفق الاتجاهات التالية :

- التحضير لاتفاق جديد على الجبهة المصرية .
- بذل المزيد من الضغوط والجهود لتحقيق المصالحة بين قيادة منظمة التحرير وبين النظام الرجعي الاردني ... كمحطة رئيسية على طريق جر المنظمة الى مفاوضات التسوية . واستخدام الازمة اللبنانية كورقة ضغط في هذا السبيل .
- تصعيد سياسة العداء للعلاقات العربية السوفياتية ...
- الشروع بتوجيه الضربات الحادة للمقاطعة العربية ...

انور السادات

وفي هذا الاسبوع لم يعد التثبت من الحركة في هذه الاتجاهات ، بحاجة الى استقراء الاحداث والتطورات .. ذلك لان التصريحات الرسمية التي أدلى بها قادة اتجاهات التسوية ، كانت شديدة الصراحة وواضحة الدلالة في تأكيدها لذلك ...

فقد كان آخر ما ادلى به اسحق رابين من تصريحات (اذاعها راديو العدو صباح الثلاثاء الماضي) يقول حول الاتفاق الجديد الذي يجري العمل لتحقيقه مع مصر : ان اسرائيل تشترط لذلك ثلاثة امور :

١ – السماح لقواتها باقامة اجهزة مراقبة الكترونية على الجانب الشرقي من الممرات ، مع موافقة اسرائيل على ان تقيم مصر اجهزة مماثلة في القسم الذي تكون فيه قواتها .

٢ – الغاء المقاطعة العربية عن بعض الشركات الاميركية المتعاملة مع اسرائيل .

٣ – السماح للبضائع الاسرائيلية بالمرور في قناة السويس .

وقد اضاف لهذه الشروط الثلاثة ان تكون مدة الاتفاق الجديد طويلة نسبيا .

اما وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريس، فكان قد صرح في وقت سابق ، بان التسوية تتطلب من الاتحاد السوفياتي ان يقبل « بتنازلات معينة في المنطقة » . واذا اضفنا الى ذلك تصريح رابين الشهير الذي يقول فيه بالموافقة على « وجود ممثل لمنظمة التحرير في الوفد الاردني الى مفاوضات السلام » ... تكتمل لدينا الصورة الاسرائيلية لخريطة تحركات مساعي التسوية وتوجهاتها في المرحلة الراهنة .

اما اذا انتقلنا الى الطرف العربي ، فاننا نجد تصريحات رسمية مسؤولة تتلاقى مع هذه الصورة الاسرائيلية في نقاط متعددة ، وبشكل بارز جدا . ومن هذه التصريحات الحديث الذي أدلى به الرئيس السادات لصحيفة « الانوار » والذي نشرته الصحيفة بتاريخ ٢٢ حزيران .

● عن مرور البضائع الاسرائيلية في القناة يقول الرئيس السادات « لقد سئلت مرارا بهذا الشأن وأجبت عليه منبها الى ان سياستي دائما ذات وجه واحد ومعلن ، قلت ان البضائع غير الاستراتيجية سيصرح لها بالمرور ، عندما تثبت اسرائيل نيتها نحو السلام بخطوات واضحة .. اما مرور سفن اسرائيلية فلن يسمح به اطلاقا الا ضمن التسوية الشاملة التي تشمل قضية فلسطين » .

اذا اضفنا الى ذلك قوله في مقابلة سابقة حول تخفيف اسرائيل لقواتها في الخط الحالي على الجبهة سيناء « المهم هو استمرار اسرائيل في عملية السلام . ان التحرك الاسرائيلي الاخير أعتبره بادرة مشجعة ، لان العالم كله فهم مغزى فتح قناة السويس ، وقد اشترك معنا في احتفالنا الاخير ، والبادرة الاسرائيلية ليست مهمة بحد ذاتها، ولكنني انظر الى المعنى الذي وراءها » .

اذا اضفنا هذا القول الى ما صرح به حول مرور البضائع يتضح لنا ان موقف النظام المصري من هذا الموضوع هو الاتجاه نحو قبول مرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس .

● اما عن المقاطعة العربية لبعض الشركات الاميركية ، فقد بات واضحا الان ان العديد من الشركات الموضوعة على القائمة السوداء ، قد بدأت تجري محادثات في مصر للمشاركة في عدة مشاريع وعلى رأس تلك الشركات شركة فورد ، التي زار رئيس مجلس ادارتها بزيارة رسمية للقاهرة قبل فترة .

● اما عن فترة الاتفاق، فاذا كان اتفاق « الفصل الاول » قد مر عليه حتى الان ما يقارب السنتين، فمن المؤكد ان « الفصل الثاني » سيحصل على فترة زمنية طويلة نسبيا . كما يطالب اسحق رابين .

● النقطة الاخيرة الملفتة للنظر بشدة ، هي مسألة المصالحة بين المنظمة والنظام الاردني . فبعد ان يسمي الرئيس السادات البرنامج الجديد للنظام الاردني على مسرح السياسة الرسمية العربية بـ « عودة الى الجبهة » ويرحب بتلك العودة ، يقول « دعوت الملك حسين الى هنا وكان هدفي ان اصل الى ارضية مشتركة بين الفلسطينيين والملك حسين لكي نستطيع ان نوزع الادوار علينا عربيا في جنيف، فلا تكون اسرائيل جبهة واحدة ، ونحن اربعة جبهة في مواجهة جبهة ..

« عودة الاردن لا تتنافى اطلاقا مع مقررات الرباط بل انا اقول اكثر من هذا ، انا اقول لعل عودة الاردن ، وما تم بينه وبين سوريا ، فرصة لخلق توجد الارضية المشتركة بين الاردن والمقاومة الفلسطينية ... وهذا امر حيوي لقضية فلسطين قبل كل شيء .. هذا ما اؤمن .. على ان يتم ذلك برغبة الفلسطينيين ، لا احد يجبرهم على ذلك ولكن عليهم ان يعلموا ضرورة وجود ارضية مشتركة بينهم وبين حسين ، لصالح قضيتهم ولصالح القضية العربية » .

● اما حول الاعتراف باسرائيل فيؤكد الرئيس السادات ان القرار ٢٤٢ ينص على الاعتراف باسرائيل ، وعلى ان اسرائيل قد غدت حقيقة واقعة في حدودها عام ١٩٦٧ .

● وبعد ذلك كله .. يتوج الرئيس السادات حديثه هذا بتصعيد للهجوم على الاتحاد السوفياتي وليبيا ، ويهدد بشكل مبطن قليلا بالغاء المعاهدة المصرية – السوفياتية .. وقد ورد تهديده هذا ضمن السياق التالي :

الانوار : ما هي الاسباب التي جعلتكم تنتقدون تسليح الاتحاد السوفياتي لليبيا ، مع انكم ايدتم تسليحه لسوريا ، واعتبرتم ذلك قوة للعرب ؟ لم يتوقف الرئيس لاكمل السؤال ، بل قال : « انا بالنسبة لصفقة السلاح هذه ، اثير عدة تساؤلات .

التساؤل الاول حول هذه الكمية الضخمة من الاسلحة الحديثة ، وما ستجره معها من الاف الفنيين .

سؤالي : كم سيكون عددهم وكم سيبقون ؟ الجواب في تقديري ليس اقل من عشرين الى خمسين سنة .

ضد من تشتري ليبيا قاذفات بعيدة المدى مجهزة بصواريخ ؟..

ضد اسرائيل ؟

لقد سحب القذافي « الميراج » من عندي، وكذلك كتيبة المدفعية التي كانت عندنا ، وقال انا بريء من الحركة . وكلمة بريء مسجلة بلسانه ، في اذاعته، واذاعة صوت العرب ، لانه طلب ضم اذاعة صوت العرب ، يوم ٧ اكتوبر فضممتها له ، والمعركة دائرة ، وقال انا بريء من المعركة .. قالها قبل بدء والثناء المعركة .

هذا السلاح ، لا يأتي لخدمة قضية عربية وهو بشكل خطورة على مصر ..

في وقت من الاوقات قال معمر لا نستطيع الاتحاد مع مصر لان بينها وبين الاتحاد السوفياتي معاهدة.. الان عنده وجود سوفياتي سيبقى من عشرين الى خمسين سنة ..

هناك سؤال اخر .. انا وسوريا على الجبهة ، الا من الصفقة المتطورة من السلاح ، لم نعلم بوجودها يملكون نقدا وبالدولار ؟..

لقد خرجت من الحرب وظللت ١٤ شهرا اطالب باستعراض ما فقدته ، ورفض الاتحاد السوفياتي ، بعد ١٤ شهرا بدا يعطيني بقية العقود المؤجلة من الاسلحة اخرى ..

هذه هي التساؤلات ، ولكن اياك ان تأخذ هذا على انني خائف من هذا السلاح ، اطلاقا .. ليبيا لا نستطيع ان تستوعب هذا القدر من السلاح ، ولا بد من ان يأتي من يشغل هذا السلاح ؟

والسؤال هو لماذا تبدد اموال الشعب الليبي ؟ هذه اسئلة موجهة للاتحاد السوفياتي وليس الى ليبيا .. لان ليبيا لا تشكل الا وسيلة لامر ما يجري تدبيره .. » .

الانوار : وكان من الطبيعي ، وهذه مشاعر الرئيس نحو السوفيات، ان اسأل لماذا تبقى المعاهدة المصرية السوفياتية ..

قال الرئيس :

« انا قلت يا بسام ، وسأقول دائما ، انه لا مصلحة لنا في معاداة اي من الدولتين الكبار ، ومن ناحية اخرى ليس من مصلحتنا استمرار التوتر بيننا وبين الاتحاد السوفياتي ، ولن ننسى له انه في ١٩٦٧ وقف معنا وارسل لنا الاسلحة التي تمكنا بها من الوقوف على قدمينا ، ثم استمر الى ان قامت معركة ١٩٧٣ بالرغم من كل ما شاب علاقتنا . فلا مصلحة لنا ان نبدأ من جانبنا عملية قد تكون استفزازية .

ولكن (بالتشديد) اذا استمر موقف الاتحاد السوفياتي ، في تفضيل الاخرين واهمال مطالبنا ، وتغاضى عن حالتنا الاقتصادية بالنسبة لفترة السماح التي طلبتها ، والله بيكون لنا كلام معاه ، وايضا بالاسلوب الهادىء ، اذ ليس هناك مبرر لغضب او لانفعال ، انتهى الوقت الذي كنا فيه ممزقين قبل ٦ اكتوبر .. نحن الان هادئون ونملك ارادتنا ، ونعرف اهدافنا ، فلا داعي للغضب .. والانفعال .. بهدوء سنتكلم في الوقت المناسب مع الاتحاد السوفياتي .. وسنسأله عن اسباب هذا السلوك وعندئذ سيكون لكل منا قوله » .

هذه هي محاور التسوية في مرحلتها الراهنة ، من خلال احاديث وتصريحات قادة التحرك التسووي على الجانبين الاسرائيلي والعربي . وهي بدون شك صورة واضحة تشكل الخلفية الحقيقية لكل التطورات الراهنة المحيطة بالقضية الفلسطينية .

تراجعت اوروبا الى موقف معادٍ للقضية العربية وتنازل الجانب العربي لعقد الحوار العربي - الأوروبي

اختتمت في نهاية الاسبوع الماضي اجتماعات الحوار العربي الاوروبي التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية . على مستوى الخبراء من الدول العربية ومجموعة الدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة .

وحدد بيان مشترك صدر عن هذه الاجتماعات ، اهداف الحوار في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والتصنيع والتعاون العلمي والتقني والتعاون المالي والتجاري ، والمسائل الثقافية والاجتماعية والعمالية . وقد وافق الجانبان على ان يكون اجتماع الخبراء الحالي اجتماعا يعقد على هيئة لجنة توجيهية للخبراء . وان يعقد اول اجتماع لهذه اللجنة في احدى المدن الاوروبية في تموز المقبل .

وقد تم اعداد مذكرة مشتركة تضمنت الاطار السياسي العام للحوار العربي – الاوروبي الذي يتلخص في تأكيد انه ينطلق من ارادة مشتركة بهدف الى اقامة علاقات خاصة بين العرب واوروبا، والتمسك ببيان ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ الصادر عن المجموعة الاوروبية ، والذي يطالب بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، وتأكيد قرارات مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر عام ١٩٧٣ ، لمواصلة الحوار العربي – الاوروبي .

ويتضح من هذا البيان المشترك نجاح المجموعة الاقتصادية الاوروبية على فرض شروطها في الحوار العربي – الاوروبي ، بفرض اسس هذا الحوار الذي يمكنها من ان تتبع سياسة مساندة لاسرائيل، وان تكون مقبولة من العرب ولا تتهدد مصالحها الحيوية معه ، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة . باختصار ، تتضح عملية اجهاض بيان تشرين الثاني الاوروبي الذي حددت فيه الاسرة موقفها السياسي من قضية الشرق الاوسط ، واعتبر في حينه مكسبا عربيا . وليس من الصعب على المراقب السياسي العادي ، ان يربط بين هذا « التحول » الاوروبي اليوم ، وكنتيجة ، وبين التوجه العربي الاجهاضي الذي تحقق من حرب تشرين ١٩٧٣ ، وبالتحديد ارتماء نظام الحكم في مصر المضطرد ، في احضان الامبريالية الاميركية ، الذي ينعكس في التنازلات السياسية المتوالية ، وفي ما تسميه الردة اليمينية بـ « الانفتاح الاقتصادي ».

فقد كانت حماية المصالح الاوروبية الحيوية في الوطن العربي هي الدافع الاول والرئيسي ، لاصدار المجموعة بيانها السياسي الشهير في خريف ١٩٧٣ ، الايجابي بالمقارنة . ولكن المجموعة الاوروبية لم تعد تجد ضيرا في التراجع عن ذلك الموقف المعلن ، والعودة الى ما يسمى بسياسة « التوازن » بين العرب واسرائيل ، وهي ترقب الولايات المتحدة ، الحليف الاول الحيوي لاسرائيل ، تجني المكاسب في الوطن العربي ، وتعيد بسط نفوذها الامبريالي في تلك المناطق التي انحسرت عنها في فترة من الفترات ، وتعززه .

وقد انعقدت اجتماعات الحوار العربي – الاوروبي الاخيرة ، بعدما كانت قد واجهت ما حال دون انعقادها ، ويعود الفضل في ذلك الى التنازلات العربية المتواصلة فيما يتعلق بالقضايا – العقد ، وابرزها مشكلة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية، في هذه الاجتماعات ، ومشكلة الاتفاق التفاضلي الذي عقدته السوق المشتركة مع اسرائيل ،